مركز الاتحاد
للابحاث و التطوير

تحليل سياسات

السياسات الصهيونية تجاه السعودية

تاريخ الاصدار

2026-9-17

السياسات الصهيونية تجاه السعودية

الفهرس

المقدمة 3

أولًا: النظرة الجيوبوليتيكية 3

ثانيًا: النظرة الاقتصادية 4

ثالثًا: النظرة إلى الدور الاستراتيجي السعودي 5

رابعًا: خريطة إسرائيل الكبرى 7

خامسًا: مسألة التطبيع وأثمانه 9

سادسًا: الخطوات والبرامج العملية 10

سابعًا: العلاقات السرية 11

الخاتمة 12

المراجع: 13

المقدمة

تحتلّ السعودية موقعًا استراتيجيًا في التصورات والسياسات الصهيونية تجاه المنطقة، بالنظر إلى ثقلها الجيوسياسي والاقتصادي والديني، وما يتيحه ذلك من قدرة على التأثير في توازنات البيئتين العربية والإسلامية. ويتجاوز الاهتمام الصهيوني بالمملكة حدود السعي إلى إقامة علاقات ثنائية، ليشمل تصورات أيديولوجية وجغرافية، ومقاربات أمنية واقتصادية، ومساعي لإدماجها في ترتيبات إقليمية أوسع. وقد تبلورت هذه المقاربات عبر مسارات متوازية شملت قنوات اتصال وتعاون غير معلنة، وخطوات عملية في مجالات متعددة، ومسارًا متدرجًا نحو التطبيع، بما يعكس موقع المملكة في الحسابات المرتبطة بإعادة تشكيل البيئة الإقليمية.

وتتناول هذه الورقة أبرز أبعاد السياسات الصهيونية تجاه السعودية، بدءًا من الاعتبارات الجيوبوليتيكية والاقتصادية وموقع المملكة في الحسابات الاستراتيجية، مرورًا بتصورات "إسرائيل الكبرى" ومسار التطبيع، وانتهاءً بالخطوات العملية والعلاقات السرية، بهدف الإضاءة على المخاطر الناشئة عن تفاعل هذه المسارات وانعكاساتها المحتملة على موقع السعودية ودورها الإقليمي.

أولًا: النظرة الجيوبوليتيكية

تنبع الأهمية الجيوبوليتيكية للسعودية في التصور الصهيوني من موقعها ضمن منظومة جغرافية تربط الخليج العربي بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، وتمتد باتجاه البحر المتوسط، بما يجعلها حلقة وصل بين المشرق العربي وآسيا وأوروبا. وانطلاقًا من ذلك، تكتسب السعودية أهمية تتجاوز مساحتها الجغرافية، إذ تقع في قلب مجال تتقاطع فيه طرق التجارة والطاقة والاتصالات ومجالات النفوذ الإقليمي والدولي. ويجعل هذا الموقع المملكة طرفًا مؤثرًا في تشكيل البيئة الجيوسياسية المحيطة بالكيان المؤقت، ولا سيما في ضوء التحولات التي طرأت على البحر الأحمر خلال السنوات الأخيرة. وتتركز القيمة الجيوسياسية الأبرز للمملكة في اتصالها بالبحر الأحمر، الذي يشكل حلقة استراتيجية في منظومة التجارة الدولية من خلال ارتباطه بالمحيط الهندي جنوبًا والبحر المتوسط شمالًا عبر باب المندب وقناة السويس. وقد أدى تصاعد التنافس الإقليمي والدولي على هذه المنطقة إلى توسيع نطاق أهميتها، فلم تعد تقتصر على الملاحة التجارية، وإنما أصبحت تشمل أمن الطاقة، وسلاسل الإمداد، والموانئ، وخطوط النقل، والبنية التحتية الرقمية. ويضاف إلى ذلك تنامي أهمية الكابلات البحرية التي تمر عبر المنطقة، بما يجعل المجال البحري جزءًا من بنية اقتصادية واتصالية تتجاوز حدوده الجغرافية المباشرة.

وفي هذا الإطار، تُقرأ مكانة السعودية من خلال قدرتها على التأثير في هذا المجال المتصل، بحكم امتلاكها ساحلًا طويلًا على البحر الأحمر وموقعًا يتيح لها الارتباط المباشر بشبكات النقل والطاقة والتجارة التي تعبر المنطقة. كما أن حضورها إلى جانب دول البحر الأحمر والخليج في مشاريع البنية التحتية والاستثمارات والتعاون الإقليمي يمنح موقعها بعدًا يتجاوز الاعتبارات الوطنية إلى تشكيل التوازنات داخل المجال البحري الأوسع. ومن ثم، فإن أي تحول في موازين النفوذ داخل البحر الأحمر ينعكس بصورة مباشرة على موقع المملكة وعلى حسابات الأطراف الساعية إلى توسيع حضورها فيه. وقد انعكس ذلك على المقاربة الإسرائيلية للبحر الأحمر، التي أخذت تتجه إلى التعامل معه كساحة متكاملة تتطلب حضورًا مستمرًا وتعاونًا مع الدول المعنية، بدل النظر إليه باعتباره مجرد مجال لحماية الملاحة. وتطرح الأدبيات الإسرائيلية في هذا السياق تعزيز التعاون الأمني والمدني، وتطوير الموانئ وشبكات النقل والطاقة، والاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة، بوصفها أدوات لتثبيت حضور إسرائيل في المجال الممتد حول

البحر الأحمر. ويضع هذا التصور السعودية في موقع مهم ضمن شبكة العلاقات التي تسعى إسرائيل إلى تطويرها، نظرًا إلى وزن المملكة الجغرافي والإقليمي واتصالها المباشر بهذا المجال.

وعليه، تتحدد أهمية السعودية في التصور الجيوبوليتيكي الإسرائيلي من خلال موقعها داخل شبكة إقليمية مترابطة، وليس من خلال عامل جغرافي منفرد. فالمملكة تجمع بين الإطلالة على البحر الأحمر، والاتصال بالخليج، والقرب من الممرات التجارية الدولية، والحضور في مشاريع البنية التحتية والطاقة والاتصالات، فضلًا عن ثقلها في التفاعلات الإقليمية. ولذلك يرتبط الاهتمام الإسرائيلي بها بمحاولة فهم موقعها ووظيفته داخل المجال الذي يمتد من الخليج عبر البحر الأحمر إلى المحيط الهندي والبحر المتوسط، وما يتيحه هذا المجال من إمكانات لإعادة ترتيب علاقات الاتصال والتعاون والنفوذ في المنطقة.

ثانيًا: النظرة الاقتصادية

تكتسب السعودية أهمية اقتصادية في التصور الصهيوني، بوصفها سوقًا واسعة وثقلًا ماليًا واستثماريًا يتيح للكيان المؤقت فرصًا في التجارة والتكنولوجيا والطاقة والنقل والبنية التحتية. ويستند هذا التصور إلى حجم الاقتصاد السعودي وموارده النفطية واتساع سوقه المحلية، بما يجعله مجالًا جاذبًا للشركات الإسرائيلية، وفي الوقت نفسه يمنح الرياض قدرة على التأثير في البيئة الاقتصادية والسياسية الإقليمية. ومن هذا المنطلق، لا تقتصر أهمية السعودية في الحساب الاقتصادي الصهيوني على حجم سوقها، وإنما تمتد إلى قدرتها على توظيف ثقلها المالي في مشاريع إقليمية يمكن أن تعيد تشكيل أنماط التجارة والاتصال بين الخليج والشرق الأوسط وأوروبا. ويبرز الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة باعتباره أحد المجالات الرئيسية التي يُنظر من خلالها إلى إمكانات التعاون الاقتصادي. فحاجة قطاع التكنولوجيا الإسرائيلي إلى رؤوس الأموال، مقابل امتلاك السعودية موارد مالية وصناديق استثمارية ضخمة، تفتح مجالًا لتكامل يقوم على توظيف رأس المال السعودي والاستفادة من القدرات التكنولوجية الإسرائيلية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى صندوق الاستثمارات العامة السعودي بوصفه أداة محتملة لتوسيع العلاقات الاقتصادية، بما يتيح للكيان الوصول إلى موارد استثمارية كبيرة، وفي المقابل يمنح السعودية إمكانية الاستفادة من تقنيات إسرائيلية في قطاعات تسعى إلى تطويرها ضمن عملية تنويع اقتصادها. ويرتبط ذلك بصورة مباشرة برؤية السعودية 2030، التي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات جديدة بالاستناد إلى الموقع الجغرافي للمملكة. ومن المنظور الصهيوني، تخلق هذه التحولات فرصًا لإدماج القدرات التكنولوجية الإسرائيلية في مشاريع التنمية السعودية، بما في ذلك مجالات المدن الذكية والتقنيات المتقدمة والبنية التحتية.

- ***تشرين الأول 2025: قال كوهين "إن الاتفاق المقترح يهدف إلى إنشاء ممر طاقة يربط السعودية بإسرائيل لتسهيل نقل النفط والبضائع نحو أوروبا، مشيراً إلى أن المشروع سيوفر بديلًا بريًا عن الطرق التقليدية البحرية عبر قناة السويس، والبرية عبر إيران. وأضاف أن الممر سيسمح للسعودية بالوصول المباشر إلى أسواق الطاقة الأوروبية، بينما يعزز مكانة إسرائيل مركزاً إقليمياً للطاقة في الشرق الأوسط". ويرى وزير الطاقة إيلي كوهين، الذي شغل سابقًا منصب رئيس جهاز الموساد، أن "التطبيع الاقتصادي مع السعودية قد يشمل لاحقًا التعاون في مشروع مدينة نيوم السعودية المستقبلية". ففي مقال نشره في معاريف في 27 آذار 2025، تحدّث كوهين عن "آفاق ازدهار اقتصادي ذي تأثيرات عالمية"، مشيراً إلى أن "إسرائيل تطمح للمشاركة في إنتاج الهيدروجين الأخضر داخل نيوم باستثمارات تقدر بنحو 8 مليارات دولار".***

- ***4 شباط 2025، الباحث الإسرائيلي نيتسان كوهين، إسرائيل اليوم: "تل أبيب قد تحصد ما بين 10 و20% من أرباح مشروع نيوم البالغة 500 مليار دولار، أي ما يعادل نحو 100 مليار دولار". وأوضح أن "شركات إسرائيلية، من بينها شركة الاستشارات "تيفن"، بدأت بالفعل استعداداتها للدخول في مشاريع سعودية مستقبلية، سواء بصورة مباشرة أو عبر شراكات غير معلنة بانتظار تطبيع العلاقات رسميًا".***

وتظهر مدينة نيوم بصورة خاصة ضمن هذا التصور، باعتبارها مجالًا محتملًا لتطبيق تقنيات إسرائيلية في إطار تعاون اقتصادي وتكنولوجي أوسع. ويحتل الربط اللوجستي موقعًا محوريًا في هذه الرؤية، نظرًا إلى إمكانية تحويل الموقع الجغرافي للسعودية والكيان إلى جزء من شبكة نقل تربط الهند والخليج بالبحر المتوسط وأوروبا. وفي هذا السياق، برزت تصورات لإنشاء ممرات برية وسككية تربط السعودية بـ "إسرائيل" عبر الأردن، أو عبر مسار إيلات، بما يتيح توسيع حركة السلع بين الخليج وأوروبا وفتح الأسواق الخليجية أمام الشركات الإسرائيلية. ويكتسب هذا المسار أهمية اقتصادية لأنه لا يقتصر على تسهيل التجارة الثنائية، وإنما يضع الكيان ضمن شبكة لوجستية إقليمية يمكن أن تعزز موقعها كمحور للعبور وإعادة التصدير والخدمات المرتبطة بالنقل. كما يرتبط التصور الاقتصادي بالسياحة بوصفها مجالًا محتملًا لتوسيع التبادل المباشر بين المجتمعين. فقد أدى انفتاح السعودية على السياحة الدولية وتطويرها عددًا من الوجهات والمشاريع السياحية الكبرى إلى ظهور وجهات محتملة للسائح الإسرائيلي في حال تطورت العلاقات الثنائية وفتحت المملكة أبوابها أمام حاملي جوازات السفر الإسرائيلية. ويُنظر إلى هذا المسار باعتباره أحد الأبعاد الممكنة للتكامل الاقتصادي، إلى جانب التجارة والاستثمار والنقل، وليس باعتباره قطاعًا منفصلًا عن عملية الانفتاح الاقتصادي الأوسع.

علاوة على ذلك، تتصل هذه المجالات ببعد أوسع يتعلق بالموقع الاقتصادي للفضاء البحري، ولا سيما البحر الأحمر، الذي يشكل جزءًا أساسيًا من حركة التجارة وسلاسل الإمداد الدولية. حيث تكتسب الشراكة الاقتصادية المحتملة مع السعودية قيمة إضافية من خلال ارتباطها بالموانئ والنقل البحري والطاقة والبنية التحتية الممتدة عبر المنطقة. ويتيح ذلك، في التصور الصهيوني، الانتقال من علاقة اقتصادية ثنائية محدودة إلى شبكة أوسع من الروابط التجارية والاستثمارية واللوجستية تمتد من الخليج عبر البحر الأحمر إلى شرق المتوسط وأوروبا.

ثالثًا: النظرة إلى الدور الاستراتيجي السعودي

تمنح الأدبيات الاستراتيجية الصهيونية السعودية مكانة استثنائية في الحسابات الإقليمية، بالنظر إلى اجتماع الثقل السياسي والديني للمملكة مع قدرتها على التأثير في المواقف العربية والإسلامية. وتنبع أهمية الرياض، في هذا التصور، من كونها صاحبة موقع قيادي في العالم العربي، فضلًا عن مكانتها بوصفها حاضنة للأماكن المقدسة في الإسلام. ولذلك يُنظر إلى إقامة علاقة رسمية معها باعتبارها ذات آثار إقليمية أوسع من نطاقها الثنائي؛ إذ يمكن أن تمنح دولًا عربية وإسلامية أخرى قدرًا أكبر من الشرعية السياسية للانفتاح على الكيان، وتدفع نحو اتساع دائرة العلاقات معها. ويكتسب هذا الدور بعدًا إضافيًا من ارتباط السعودية بالولايات المتحدة. فالتصور الصهيوني للعلاقة مع الرياض يرتبط بالحفاظ على الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وتثبيته، خصوصًا في ظل سعي المملكة إلى الحصول على ضمانات وترتيبات دفاعية أمريكية. ومن شأن الجمع بين هذه الترتيبات والتقارب الإسرائيلي - السعودي أن يضع المملكة داخل بنية أمنية إقليمية تقودها واشنطن، ويمنح الكيان موقعًا أكثر اندماجًا فيها. وفي المقابل، تثير قدرة الرياض المتزايدة على إدارة علاقاتها الدولية بصورة أكثر استقلالًا قلقًا في بعض الأوساط الإسرائيلية، خشية أن يؤدي اتساع هامش المناورة السعودي إلى تقليص أدوات التأثير الأمريكية والصهيونية في خيارات المملكة.

في المجال الأمني، تُطرح السعودية بوصفها طرفًا يمكن أن يشارك في تطوير قدرات إقليمية للتعامل مع مصادر التهديد، ولا سيما الصواريخ والطائرات المسيّرة، بما في ذلك الإنذار المبكر والدفاع الجوي وتبادل بعض التقنيات والوسائل الدفاعية. ويندرج ذلك، في الرؤية الصهيونية، ضمن مواجهة أوسع للحضور الإيراني وقوى محور المقاومة، في ضوء تقاطع المصالح السعودية والإسرائيلية في الحدّ من قدرة إيران وحلفائها على توسيع حضورهم و"تهديد أمن المنطقة"، بحسب زعمهم. ومن ثم، يُنظر إلى إدماج المملكة في ترتيبات أمنية إقليمية بوصفه مسارًا يتيح تنسيق القدرات الدفاعية بين عدد من الدول، بدل معالجة هذه التهديدات بصورة منفردة. كما تطرح بعض التصورات الصهيونية إشراك الرياض في ترتيبات متعددة الأطراف لحماية الملاحة ومواجهة التهديدات التي تستهدف السفن والممرات البحرية، بالتوازي مع تطوير التعاون الاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة. وتمنح هذه المقاربة السعودية أهمية تتصل بالسيطرة على إحدى العقد الجغرافية التي تربط الخليج بالمحيط الهندي وشرق المتوسط، وتتيح للكيان السعي إلى تثبيت حضوره ضمن الترتيبات الأمنية والاقتصادية الخاصة بالبحر الأحمر.

أما في الملف الفلسطيني، فتُسند إلى السعودية وظيفة مختلفة تقوم على قدرتها السياسية والمالية والعربية على التأثير في مخرجات المرحلة المقبلة. وتتناول بعض الطروحات الصهيونية إمكان مساهمة المملكة في إعادة إعمار غزة، ودعم السلطة الفلسطينية وإصلاح مؤسساتها، والمشاركة في بلورة ترتيبات سياسية للقطاع، إلى جانب توظيف وزنها العربي في دعم أي مسار تفاوضي مستقبلي. وتنبع أهمية هذا الدور، من قدرة الرياض على توفير غطاء عربي وإسلامي لأي ترتيبات سياسية تتعلق بالقضية الفلسطينية، وعلى حشد موارد وشراكات عربية لدعمها. كما يُنظر إلى السعودية باعتبارها عنصرًا مؤثرًا في إعادة تنظيم العلاقات بين دول المنطقة، ولا سيما من خلال صلاتها بمصر والأردن ودول الخليج. ويتيح موقعها السياسي والاقتصادي بناء روابط بين دوائر إقليمية متباعدة، بما يدعم نشوء ترتيبات مشتركة في مجالات الأمن، والتجارة، والبنية التحتية، والطاقة. ومن هذه الزاوية، لا تتمثل أهمية السعودية في انضمامها إلى ترتيب إقليمي قائم فحسب، بل في قدرتها على توسيع نطاقه وربط مكوناته العربية والخليجية والبحرية.

غير أن هذا التصور الإيجابي للدور السعودي لا يخلو من حدود ومخاوف إسرائيلية. فكلما ازدادت قدرة الرياض على اتخاذ قراراتها بصورة مستقلة، أصبح من الصعب افتراض توافق خياراتها مع الأولويات الصهيونية. وتبرز هذه المعضلة بصورة خاصة في القضايا التي تتعلق بالضمانات الأمنية الأمريكية، وبناء القدرات الاستراتيجية السعودية، والبرنامج النووي؛ إذ ترى بعض التقديرات الإسرائيلية أن تعزيز قدرات المملكة يمكن أن يحقق مكاسب أمنية وإقليمية، لكنه قد ينتج في الوقت نفسه متغيرات جديدة في ميزان القوى لا يمكن للكيان المؤقت التحكم في مساراتها بالكامل.

وعليه، تتحدّد مكانة السعودية في الرؤية الاستراتيجية الصهيونية بوصفها قوة إقليمية ذات قدرة على التأثير في عدة دوائر مترابطة: الشرعية العربية والإسلامية للعلاقات مع الكيان، والبنية الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة، وأمن البحر الأحمر، والملف الفلسطيني، وشبكات التعاون بين دول المنطقة، والمواجهة مع إيران. وتكشف هذه النظرة عن مفارقة أساسية؛ فكلما ارتفعت قيمة السعودية بالنسبة للكيان ارتفعت أيضًا أهمية الحفاظ على قدرته على التأثير في اتجاهات الدور السعودي؛ إذ إن المملكة، وفق هذا التصور، لا تمثل مجرد شريك محتمل، بل مركز ثقل إقليمي يمكن أن يؤثر في طبيعة الترتيبات التي تتشكل حول الكيان المؤقت.

- ***رئيس الوزراء الأسبق إيهود أولمرت، 2007: "إنني أُقدّر الدور الفاعل الذي تلعبه السعودية في الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة تقديرًا كبيرًا".***
- ***يوئيل غوزانسكي، 2023/7/10: "لدى إسرائيل مصلحة واضحة في تعزيز العلاقات مع السعودية وإبرازها، نظرًا لمكانتها الحالية كدولة عربية رائدة، ومكانة المملكة كـ "خادمة الأماكن المقدسة في الإسلام"". وقدّر أن "اتفاقًا مع السعودية سيمنح دولًا أخرى في العالم الإسلامي والعربي شرعية أكبر، وإن لم تكن مطلقة، لإقامة علاقات مع إسرائيل".***

رابعًا: خريطة إسرائيل الكبرى

تعود جذور مفهوم "إسرائيل الكبرى" إلى تصورات جغرافية ذات منشأ صهيوني طرحت، في مراحل مبكرة، حدودًا للدولة اليهودية تتجاوز نطاق فلسطين التاريخية، قبل أن يتخذ المفهوم لاحقًا صيغًا جغرافية وسياسية متعددة، من أبرزها تصوّر "من النيل إلى الفرات". وقد اكتسب هذا التصور حضورًا سياسيًا أكثر وضوحًا بعد عام 1967 مع نشوء "الحركة من أجل إسرائيل الكبرى"، قبل أن يستعيد موقعه في الخطاب اليميني الصهيوني المعاصر. وفي هذا السياق، طرح بتسلئيل سموتريتش عام 2016 تصورًا لحدود الكيان المؤقت تمتد إلى دمشق وتشمل أجزاءً من سورية ولبنان والأردن والعراق ومصر والسعودية، رابطًا ذلك بما وصفه بـ "الحلم الصهيوني من النيل إلى الفرات"، فيما أكّد بنيامين نتنياهو عام 2025 ارتباطه برؤية "إسرائيل الكبرى". ويكشف تطور هذا الخطاب عن انتقال التصور من حدود تتركز في المجال الفلسطيني إلى مجال إقليمي أوسع يشمل أجزاءً من الدول العربية المحيطة.

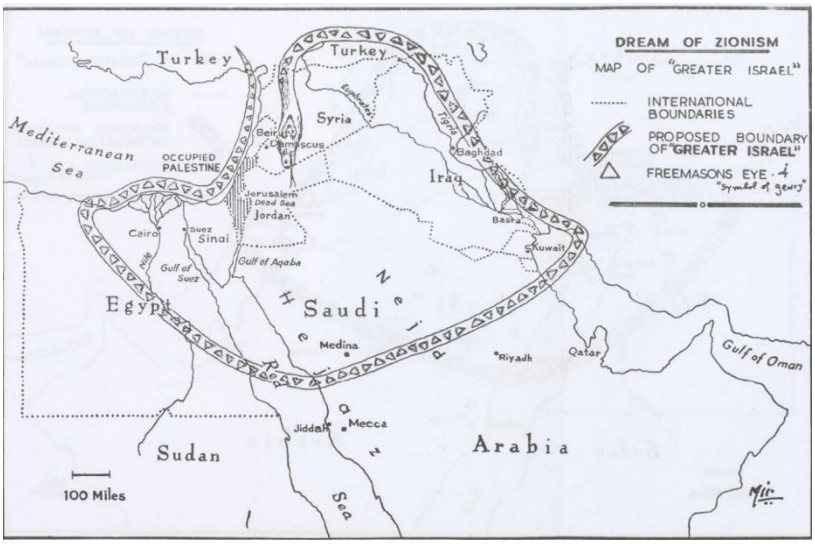

وفي هذا الإطار، يظهر حضور السعودية بوضوح في بعض الخرائط المرتبطة بالتصورات الأوسع لـ "إسرائيل الكبرى". وتوثق مجموعة الخرائط في جامعة كورنيل خريطة "حلم الصهيونية" التي ترسم، ضمن ما تسميه "الحدود المقترحة لإسرائيل الكبرى"، شريطًا واسعًا في شمال غرب السعودية بمحاذاة البحر الأحمر، يمتد من خليج العقبة لأكثر من 720 كيلومترًا جنوبًا وصولًا إلى المدينة المنورة، وبعرض يتجاوز 160 كيلومترًا. كما تظهر حدود مماثلة في خريطة تعود إلى

عام 1967 بعنوان "الطموحات الإمبراطورية اليهودية في فلسطين والدول المجاورة"، حيث تُدرج مساحة من شمال غرب السعودية تمتد حتى المدينة المنورة ضمن المجال المرسوم للمشروع.

وتكشف هذه الخرائط أن الامتداد المقترح لا يتوقف عند المجال المشرقي أو المناطق المحاذية لفلسطين، بل يتجه جنوبًا عبر البحر الأحمر إلى داخل المجال السعودي. وتكمن أهمية هذا الامتداد في أنه يرسم محورًا جغرافيًا يصل المجال المشرقي بالمجال الحجازي، بما يجعل السعودية حاضرة في إحدى الصيغ القصوى للتصور التوسعي، لا باعتبارها مجالًا مجاورًا فحسب، وإنما بوصفها جزءًا من الامتداد الإقليمي الذي تفترضه الخريطة.

تكتسب هذه التصورات الجغرافية خصوصيتها من طبيعة المجال الذي يشمله الامتداد؛ إذ لا يقتصر على مناطق حدودية سعودية، بل يمتد، في بعض صوره، إلى المدينة المنورة، بما يلامس أحد أبرز مراكز الثقل الديني في العالم العربي والإسلامي. ومن ثم، فإن إدراج جزء من الأراضي السعودية في هذه الصيغ لا يحمل دلالة جغرافية فحسب، وإنما يوسّع نطاق التصور التوسعي إلى مجال تتداخل فيه الأهمية الإقليمية بالمكانة الدينية للمملكة، وهو ما يمنح الحضور السعودي في هذه الخرائط خصوصية لا تتوافر بالدرجة نفسها في حالات الدول الواقعة ضمن المجال المشرقي. وضمن هذا الإطار، يرتبط الخطر الذي تثيره هذه الخرائط، بما تنطوي عليه من تصور لإعادة تشكيل المجال الإقليمي على نحو يمس، في مداه الأقصى، وحدة المجال الجغرافي للمملكة وموقعها في التوازنات العربية والإسلامية. فالمسألة لا تقتصر فقط على احتمال إدراج مساحة من الأراضي السعودية ضمن خريطة توسعية، وإنما تتصل بالتصور الأوسع للحيز الإقليمي الذي يمكن أن يمتد إليه المشروع، وبما يعنيه ذلك بالنسبة إلى سيادة المملكة وموقعها الجيوسياسي. وتزداد أهمية ذلك في ضوء استمرار حضور مفهوم «إسرائيل الكبرى» في الخطاب اليميني الصهيوني، بما يُبقي التصورات التوسعية ضمن مكونات البيئة الفكرية والسياسية الصهيونية.

يزعم معهد "التوراة والأرض" الإسرائيلي عبر موقعه الإلكتروني أن "أرض إسرائيل الكبرى تمتد من نهر الفرات شرقًا إلى نهر النيل جنوبًا". كما يتوقف داعمو هذا المشروع عند أحد النصوص في التوراة وما ذكر في سفر التكوين وفيه "في

ذلِكَ الْيَوْمِ قَطَعَ الرَّبُّ مَعَ أَبْرَامَ مِيثَاقاً قَائِلاً: لِنَسْلِكَ أُعْطِي هذِهِ الأَرْضَ، مِنْ نَهْرِ مِصْرَ إِلَى النَّهْرِ الْكَبِيرِ، نَهْرِ الْفُرَاتِ". (تك 15: 18-21).

خامسًا: مسألة التطبيع وأثمانه

يحظى التطبيع مع السعودية بمكانة خاصة في التصور الصهيوني، لا باعتباره مجرد إقامة علاقات دبلوماسية مع دولة عربية جديدة، بل لما يمكن أن يترتب عليه من تكريس للقبول بالكيان المؤقت داخل البيئة الإقليمية. وتزداد قيمة هذا المسار في مرحلة ما بعد 7 أكتوبر، التي شهدت تصاعد الضغوط السياسية والدبلوماسية على الكيان المؤقت وتراجع مسار التطبيع العربي بفعل حرب غزة. وفي هذا السياق، يمكن لاتفاق مع السعودية أن يؤدي وظيفة تتجاوز العلاقة الثنائية، من خلال إظهار استمرار قدرة الكيان المؤقت على توسيع دائرة الاعتراف والعلاقات الرسمية، في وقت أصبحت فيه صورته الدولية أكثر تعرضًا للنقد والضغط. وقد سعت الحكومات الصهيونية المتعاقبة خلال العقدين الماضيين إلى التوصل إلى اتفاق مع الرياض، ورأت فيه امتدادًا لمسار التطبيع العربي وإحدى الركائز الممكنة لترسيخ موقع الكيان المؤقت ضمن البنية الإقليمية التي تتشكل برعاية أمريكية. ولا يقتصر الطرح الصهيوني على الحصول على الاعتراف الرسمي، إذ يرتبط التطبيع بمطالب تتصل بطبيعة القبول الذي يفترض أن ينتج عنه. فقد طُرحت، في الأدبيات الصهيونية، مطالب بالاعتراف بالكيان المؤقت دولةً لـ "الشعب اليهودي"، إلى جانب الاستجابة لمتطلبات صهيونية تتصل بالقضية الفلسطينية. وبذلك يصبح التطبيع جزءًا من تسوية سياسية أوسع، تتحدد قيمته بالنسبة إلى الجانب الإسرائيلي بمدى انتقال السعودية من إقامة علاقة رسمية إلى التعامل مع الكيان المؤقت بوصفه طرفًا ثابتًا في النظام الإقليمي.

وتنبع إحدى أهم كلف التطبيع المحتملة من الالتزامات التي قد تترتب عليه خارج نطاق العلاقة الثنائية. فكلما اتخذ الاتفاق طابعًا مؤسسيًا وأُدرج ضمن ترتيبات إقليمية أوسع، قد يفرض على السعودية حسابات جديدة في تحديد مواقفها من القضايا والصراعات الإقليمية، ويحد من قدرتها على إعادة ضبط علاقاتها وفق مصالحها المتغيرة. ولا يعني ذلك بالضرورة فقدان استقلالية القرار، وإنما يشير إلى أن اتساع شبكة الالتزامات الناتجة عن التطبيع قد يضيّق هامش الحركة المتاح أمام السياسة السعودية، خصوصًا عندما تتعارض بعض مقتضيات الترتيبات الجديدة مع خيارات أو شراكات قائمة. ويرتبط بذلك ثمن آخر يتعلق بالمصالح التي قد تتأثر بإعادة ترتيب الأولويات. فالتطبيع لا ينشئ علاقة منفصلة عن السياق الإقليمي، بل قد يجعل بعض الملفات السعودية جزءًا من معادلات أوسع تتداخل فيها المصالح الأمريكية والإسرائيلية والعربية. ومن هذه الزاوية، فإن الخطر لا يكمن في العلاقة الرسمية بحد ذاتها، وإنما في احتمال تحوّلها إلى قناة لإعادة تعريف بعض الأولويات السعودية بما يتوافق مع ترتيبات قد لا تنسجم بالضرورة مع مجمل المصالح السعودية المستقلة. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن التصورات الصهيونية تتعامل مع التطبيع بوصفه وسيلة لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية وتعزيز موقع الكيان فيها، وليس مجرد تسوية دبلوماسية ثنائية.

كما تبرز كلفة مرتبطة بالقضية الفلسطينية، التي تشكل أحد أكثر عناصر التطبيع حساسية. فبينما ربطت الرياض رسميًا الانتقال إلى علاقات مع الكيان المؤقت بإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، تسعى المقاربة الصهيونية إلى فصل التطبيع عن أن يكون مرهونًا بصورة كاملة بتحقيق التسوية الفلسطينية، أو إلى جعله في حد ذاته إنجازًا إقليميًا. وينشأ من هذا التباين احتمال أن يتحول التطبيع من أداة تستخدمها السعودية للحصول على التزامات سياسية بشأن القضية الفلسطينية إلى مسار يكرّس الاعتراف بالكيان المؤقت دون تحقيق المقابل السياسي الذي

تريده الرياض. وتتخذ هذه الكلفة بعدًا داخليًا أيضًا، بالنظر إلى حساسية التطبيع في المجتمع السعودي. فقد أشار يوئيل غوزانسكي إلى أن الرياض باتت ترى، بعد حرب غزة، مخاطر أكبر في التطبيع مقارنة بما كانت تراه قبل الحرب، مستندًا إلى تحولات في المواقف الشعبية والسياسية. كما أظهر استطلاع لمعهد واشنطن في آب 2025 موقفًا سلبيًا واسعًا تجاه إقامة علاقات طبيعية وسلمية مع الكيان المؤقت، في وقت تراجعت فيه النظرة الإيجابية إلى اتفاقات أبراهام من 41% عام 2020 إلى 20% عام 2023 ثم 13% عام 2025. ويشير ذلك إلى أن الانتقال إلى التطبيع الرسمي قد يرتب كلفة سياسية داخلية، إلى جانب كلفته الخارجية، ويجعل إدارة تداعيات الاتفاق جزءًا من تحدياته الأساسية.

وعليه، فإن أثمان التطبيع السعودي لا تختزل في ردود الفعل الشعبية أو في الشروط المباشرة للاتفاق، بل تمتد إلى ما قد يترتب عليه من التزامات جديدة، وإعادة ترتيب لبعض الأولويات، وتقييد نسبي لهامش الحركة في السياسة الخارجية، فضلًا عن احتمال اتساع الفجوة بين المصالح التي تسعى السعودية إلى تحقيقها وبين الوظيفة التي تؤديها عملية التطبيع في المشروع الإقليمي الصهيوني.

- ***صرح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنه وضع نصب عينيه هدف تحقيق السلام مع السعودية، وفي أول اجتماع لحكومته الحالية (29 كانون الأول 2022) حدد توسيع دائرة السلام كأحد الهدفين الخارجيين الرئيسيين، إلى جانب وقف إيران عن مسارها نحو امتلاك أسلحة نووية. علاوة على ذلك، أكد نتنياهو، في كانون الأول 2022، على الإمكانات الكامنة في العلاقات بين إسرائيل والسعودية والمصالح المشتركة بين الطرفين.***

سادسًا: الخطوات والبرامج العملية

انتقلت السياسات الصهيونية تجاه السعودية من الاتصالات المحدودة إلى طرح مجموعة من البرامج العملية لإعادة إدماج المملكة في ترتيبات إقليمية تتقاطع مع المصالح الصهيونية. ويمكن تحديد أبرز هذه المسارات في الآتي:

1. بناء قنوات أمنية واستخبارية مع السعودية، وتوسيع تبادل المعلومات والتنسيق بشأن إيران والصواريخ والطائرات المسيّرة والتهديدات العابرة للحدود.
2. العمل على إدماج السعودية في منظومات الدفاع الإقليمي التي تقودها الولايات المتحدة، ولا سيما مشاريع الدفاع الجوي والصاروخي والإنذار المبكر والتنسيق العملياتي بين الكيان المؤقت ودول الخليج.
3. توسيع التعاون في أمن الملاحة والممرات الاستراتيجية، بما يشمل البحر الأحمر والخليج، وربط أمن الطاقة والتجارة بحرية الحركة الإقليمية.
4. ربط السعودية بشبكات النقل والطاقة والتجارة الإقليمية التي تصل الخليج بالأردن والكيان والبحر المتوسط، بما في ذلك الممرات البرية واللوجستية والسكك.
5. إدخال الكيان في المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية السعودية والإقليمية في مجالات التكنولوجيا والزراعة والطاقة والاتصالات والبنية التحتية، بما يخلق مصالح مشتركة طويلة الأمد.

6. استخدام الوساطة الأمريكية لإعادة صياغة العلاقة السعودية - الإسرائيلية ضمن حزمة أوسع تشمل الضمانات الأمنية والتعاون الدفاعي والمشاريع الاقتصادية والترتيبات الإقليمية.
7. التأثير في التموضع السعودي تجاه إيران والقضايا الإقليمية عبر تقديم التعاون الإسرائيلي - السعودي بوصفه جزءًا من ترتيبات أوسع لمواجهة الحضور الإيراني وتعزيز أمن الخليج.
8. إشراك السعودية في مشاريع إعادة تشكيل الإقليم وإعادة الإعمار عبر توظيف قدراتها المالية والاستثمارية ضمن ترتيبات إقليمية تشارك فيها الولايات المتحدة والكيان المؤقت.

وعليه، تقوم السياسة الصهيونية تجاه السعودية على إدماج المملكة تدريجيًا في منظومة إقليمية أمنية واقتصادية تقودها الولايات المتحدة ويشارك فيها الكيان، عبر التعاون الدفاعي والاستخباري، وربط البنية التحتية والطاقة والتجارة، والتنسيق في مواجهة إيران؛ بما يهدف إلى تعزيز المكانة الإقليمية للكيان المؤقت، وتقييد نفوذ خصومها، والاستفادة من الوزن السعودي في إعادة تشكيل النظام الإقليمي وفق ترتيبات أكثر ملاءمة للمصالح الصهيونية.

سابعًا: العلاقات السرية

تمثل العلاقات السرية البنية الأقدم في مسار التقارب الإسرائيلي - السعودي، إذ سبقت الانتقال إلى الانفتاح العلني، وتطورت تدريجيًا عبر القنوات الأمنية والاستخبارية والاقتصادية والاتصالات الشخصية. وتكشف دراسة لمعهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) عام 2020 عن تطور ثلاث قنوات رئيسية للعلاقة: الأمن والاستخبارات، والاقتصاد والتجارة، والحوار بين الأديان، مع بقاء القناة الأمنية - الاستخبارية الأكثر ثباتًا. وقد أتاح الطابع غير المعلن لهذه العلاقات للطرفين اختبار إمكانات التعاون وتوسيعها من دون تحمل الكلفة السياسية المترتبة على إقامة علاقات دبلوماسية رسمية. وتشير التحليلات العبرية إلى أن هذا الانفتاح اتخذ مسارًا تدريجيًا وبطيئًا امتد لسنوات. ووصف الباحث الإسرائيلي نمرود غورين، عام 2024، الانفتاح السعودي بأنه بدأ قبل نحو عقد، وشبّهه بالمسار الذي سبق اتفاقات إبراهيم مع الإمارات والبحرين، حيث جرى الانتقال تدريجيًا من الاتصالات المحدودة إلى جعل التواصل أكثر اعتيادية. وفي هذا السياق، شكّلت القناة الأمنية محورًا أساسيًا للعلاقة، بما شمل، وفق التقديرات الإسرائيلية، تبادل المعلومات والتنسيق بشأن إيران وحلفائها، والأمن البحري، والدفاع الجوي والصاروخي، والأمن السيبراني، في إطار التعاون الإقليمي المرتبط بالقيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM). وفي 15 أيلول الحالي، أورد إيتاي بلومنتال، استنادًا إلى تقديرات، أن الكيان بدأ بنقل معلومات استخبارية إلى السعودية عبر الولايات المتحدة، بما يعكس استمرار هذه القناة رغم غياب العلاقات الدبلوماسية.

وبالتوازي، نشأت قنوات اتصال شخصية واقتصادية غير معلنة. فقد شهدت السنوات السابقة لقاءات بين شخصيات سعودية وإسرائيلية في مناسبات دولية، ومن أبرز الشواهد مشاركة رجل الأعمال السعودي مازن الصواف في "مسيرة الحياة" لإحياء ذكرى المحرقة في بولندا عام 2018، إلى جانب شخصيات إسرائيلية. كما أشارت مصادر إسرائيلية إلى وجود روابط اقتصادية شملت شراء السعودية تكنولوجيا إسرائيلية، واستثمارات سعودية غير مباشرة في شركات إسرائيلية، وصفقات في مجالات التكنولوجيا والطاقة. وتؤكد هذه المعطيات أن غياب العلاقات الرسمية لم يحل دون نشوء مصالح واتصالات عملية بين قطاعات من الجانبين. ومن أبرز مؤشرات انتقال هذه العلاقة من السرية إلى إجراءات علنية محدودة السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي السعودي. وقد عدّ INSS هذا الإجراء، إلى جانب التعاون الأمني والتصريحات الإيجابية الصادرة عن مسؤولين سعوديين، مؤشرًا على تغير تدريجي

في العلاقة، رغم نفي الرياض ارتباطه بمسار التطبيع. كما رصد المعهد تحسنًا في التغطية الإعلامية السعودية تجاه الكيان، ونشر كتاب إسرائيليين في منصات سعودية، وظهور مواقف أكثر انفتاحًا في المجال العام، بما يسهم في جس نبض الرأي العام وتهيئة البيئة لأي انفتاح لاحق.

وتؤكد المواقف الصهيونية الرسمية أن هذه القنوات كانت تُفهم باعتبارها مقدمة محتملة لعلاقة أكثر انفتاحًا. فقد أكّد بنيامين نتنياهو في كانون الأول 2022 أهمية توسيع دائرة العلاقات مع الدول العربية، وتحدث عن المصالح المشتركة والإمكانات الكامنة في العلاقة مع السعودية. وفي أيار 2025، أشار INSS إلى استمرار العلاقات السرية بين القدس والرياض، في حين أكد نتنياهو في تموز 2026 أن انضمام السعودية إلى اتفاقات إبراهيم سيكون، وفق تعبير مكتبه، خطوة مهمة نحو السلام في الشرق الأوسط.

2026/7/23: أكد مكتب رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو الخميس أن اعتراف السعودية بالدولة العبرية سيمثّل خطوة مهمّة باتّجاه تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وأفاد مكتب نتنياهو بأن "انضمام السعودية إلى الاتفاقات الإبراهيمية سيكون كما قال الرئيس (الأمريكي دونالد ترامب) قفزة تاريخية إلى الأمام بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط".

وبذلك، لم تكن العلاقات السرية مجرد اتصالات هامشية، بل شكّلت آلية اختبار وتدرج وبناء مصالح سبقت التطبيع الرسمي. فقد بدأت أساسًا من القناة الأمنية والاستخبارية، ثم اتسعت إلى الاتصالات الشخصية والاقتصادية والإجراءات العملية المحدودة، وصولًا إلى بعض مظاهر الانفتاح في المجال العام. ومن ثم، فإن أهمية هذا المسار تكمن في أنه أتاح بناء قدر من العلاقة خارج الإطار الدبلوماسي، وجعل التطبيع الرسمي، في التصور الصهيوني، مرحلة لاحقة لمسار كان قد بدأ فعليًا خلف الكواليس.

الخاتمة

تكشف قراءة التصورات والسياسات الصهيونية تجاه السعودية عن مسار يتجاوز السعي إلى إقامة علاقات ثنائية، ويتجه نحو إعادة تعريف موقع المملكة داخل بيئة إقليمية يجري تنظيمها وفق ترتيبات أمنية واقتصادية وجيوسياسية أكثر اتصالًا بالمصالح الصهيونية والأمريكية. وإذا كانت بعض التصورات التوراتية والتوسعية تضع أجزاء من المجال السعودي ضمن جغرافيا أوسع تتجاوز الحدود القائمة، فإن المقاربات العملية المعاصرة تنطلق أساسًا من توظيف ثقل المملكة السياسي والاقتصادي والجغرافي والديني في بناء منظومة إقليمية جديدة. ومن هنا تتداخل في السياسة الصهيونية تجاه السعودية مسارات متعددة في أدواتها، لكنها تلتقي في توسيع نطاق الحضور والتأثير الصهيوني في المجال السعودي والإقليمي.

ويظهر الخطر الأبرز في هذا السياق في الانتقال من العلاقة مع السعودية بوصفها هدفًا للتقارب إلى السعي إلى إدماجها في بنية إقليمية أوسع؛ فالقنوات السرية والتعاون الأمني والاستخباري، والمشروعات الاقتصادية واللوجستية، وترتيبات الدفاع الإقليمي، ومسار التطبيع، تشكل حلقات متراكمة لبناء شبكة مصالح والتزامات متداخلة. وقد يؤدي اتساع هذه الشبكة إلى إعادة ترتيب بعض أولويات المملكة وخياراتها الخارجية، ولا سيما في ملفات الأمن الإقليمي وإيران والقضية الفلسطينية والعلاقات مع القوى الدولية والإقليمية، بما يطرح تحديًا يتعلق بالحفاظ على هامش القرار المستقل في ظل تزايد الارتباطات الجديدة. وفي المقابل، فإن استحضار "إسرائيل الكبرى" في بعض الخطابات والخرائط الصهيونية يضيف إلى هذه المقاربة العملية بُعدًا أيديولوجيًا لا يمكن تجاهله، إذ يكشف عن استمرار

تصورات توسعية تضع المجال السعودي، في بعض صيغها القصوى، داخل نطاق جغرافي متخيّل يتجاوز الحدود السياسية الراهنة. ولا يعني ذلك بالضرورة تحوّل هذه التصورات إلى سياسة تنفيذية مباشرة، لكنه يجعلها جزءًا من البيئة الفكرية التي ينبغي قراءتها إلى جانب السياسات العملية، خصوصًا حين تتقاطع مع مساعٍ فعلية إلى توسيع النفوذ الصهيوني في المجالات البحرية واللوجستية والأمنية المحيطة بالمملكة.

وعليه، يرتبط المسار المستقبلي بقدرة المملكة على الحفاظ على استقلال قرارها وهامش حركتها، في ظل ما قد تفضي إليه هذه السياسات من إعادة صياغة دورها الإقليمي.

المراجع:

1. يوئيل غوزانسكي، **الطريق إلى التطبيع: العلاقات الإسرائيلية السعودية**، INSS، 2023/7/10.
2. **"إسرائيل الكبرى".. أطماع توراتية على حساب جغرافيا 8 دول عربية**، الخليج أونلاين، 2026/2/25.
3. يوئيل غوزانسكي، **تغييرات في نهج المملكة العربية السعودية تجاه إسرائيل وعملية التطبيع**، INSS، 2026/2/23.
4. لور فوشيه، كاميل لونس، **هل نتجه نحو مواجهة إسرائيلية سعودية؟ الشرق الأوسط ووحشية النظام العالمي الجديد**، frstrategie، 2026/4/15.
5. يوفال أيالون، يوئيل غوزانسكي، **إسرائيل في ساحة البحر الأحمر: استراتيجية بحرية محدثة**، INSS، آب 2025.
6. **الوعد السعودي: مدينة مستقبلية بين معلمَين عملاقَين على مسافة قريبة بالسيارة من إيلات**، غلوبس، 2023/9/15.
7. مازن النجار، **هذه هي "إسرائيل الكبرى" التي يريدها نتنياهو**، الجزيرة، 2026/5/14.
8. كامل جابر، "إسرائيل الكبرى"... حلم صيف يميني أم مشروع حقيقي؟، اندبندنت عربية، 2024/11/10.
9. أنات كورتز، يوئيل غوزانسكي، **التطبيع بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية: المصالح والتحديات وآفاق التحقيق**، INSS، أيار 2025.
   - **إسرائيل والتطبيع مع السعودية، يوئيل غوزانسكي، أودي ديكل، وأنات كورتز**